الأنباء
الخميس 20 فبراير 2014

تحليل إخباري

هل من إستراتيجية أميركية جديدة في سورية؟

بيروت: قبل أيام نشرت وسائل إعلام أميركية أن وزير الخارجية جون كيري أقر في لقاء مع مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بفشل السياسة الأميركية تجاه سورية، وأقر بأنه «وصلنا الآن الى نقطة حيث سيترتب علينا تغيير استراتيجينا»، مشيرا الى إمكانية أن يشمل ذلك التغيير تسليح المعارضة السورية مباشرة. وكان من الطبيعي أن تسارع الخارجية الأميركية الى نفي هذه التقارير التي تتحدث عن استياء كيري وحيرته من السياسة المتبعة حيال الأزمة السورية، لكن استمرت التسريبات من داخل أروقة الإدارة الأميركية، وجديدها أن واشنطن تراجع سياستها حول سورية وتعمل على اتخاذ إجراءات عسكرية محددة قد تشمل منطقة حظر طيران وتقديم صواريخ مضادة للطائرات للمعارضة.

هذا التحول الأميركي في اتجاه إعادة النظر في السياسة المتبعة في سورية والبحث عن خيارات جديدة سببه:

1 ـ اقتنعت واشنطن بأن مفاوضات جنيف قد فشلت ووصلت الى طريق مسدود لعدم رغبة روسيا في الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد للبحث في المرحلة الانتقالية وهيئتها وآلياتها.

2 ـ اكتشفت واشنطن في جلسات «جنيف 2» أن النظام السوري يماطل، فهو لم يقاطع المؤتمر الدولي ولكنه لم يقدم شيئا ولن يقدم وما يريده هو شراء مزيد من الوقت بعدما كان رضخ لسيف القوة ووافق على تدمير سلاحه الكيماوي. هذا ما يقوله مسؤولون أميركيون، متخلين عن أي توقعات حول إنجاز ديبلوماسي قريب، وواصفين المفاوضات بأنها ستكون «مرة وطويلة ووسخة»، وما يجري في سورية بأنه «حرب استنزاف».

3 ـ كانت الإدارة الأميركية تراهن على استنزاف روسيا وإيران في أزمة سورية ومعهما قوى التطرف الإسلامي، ولكن ما حصل أن المواجهة المذهبية في سورية باتت تهدد المنطقة بأكملها، وخصوصا لبنان والعراق، وأن الدعم الروسي ـ الإيراني استمر قويا للنظام السوري وفي إطار «تعاظم دور إيران وتعزيز حضورها كقوة إقليمية كبرى» و«اندفاعة روسيا نحو الشرق الأوسط من البوابة المصرية ومتمسكة بورقة سورية الورقة الوحيدة والقوية في يدها».

4 ـ شعرت واشنطن أنها خسرت هيبتها ومصداقيتها وثقة حلفائها في المنطقة بسبب طريقة تعاطيها مع ملفات وأزمات المنطقة ومن بينها ملف الأزمة السورية.

أمام كل هذه العوامل والمستجدات، من فشل محادثات جنيف والخيبة من اللاعب الروسي الى تشنج العلاقة الروسية ـ الأميركية، الى التصعيد الإيراني في المنطقة بغض النظر عن المفاوضات النووية، الى نمو المخاوف الأميركية والأوروبية من نفوذ القاعدة في سورية، الى تنامي حجم الأزمة السورية داخليا وإقليميا، وجدت إدارة أوباما نفسها أمام ضرورة مراجعة السياسة والخيارات في سورية. ولكن هذا لا يعني تعويم أو إحياء ورقة الخيار العسكري، فالولايات المتحدة مقتنعة أن هذا الخيار بات متأخرا وتجاوزته الأحداث نظرا الى الفوضى على الأرض وتعدد الجهات المتقاتلة، مثلما هي مقتنعة بأنه في نهاية المطاف لا يوجد طريق آخر لسورية لا يتضمن تسوية سياسية تفاوضية.

الخيارات التي تفكر فيها واشنطن محدودة وتتراوح بين «احتواء ما هو سيئ وتفادي السيناريوهات الكارثية مثل تفكك سورية أو سيطرة القاعدة على جزء محوري من البلاد، ومن هذه الخيارات إحياء الجيش الحر ورد الاعتبار له ليكون القوة العسكرية الضاربة والأكثر تنظيما وحضورا مع تغيير في جغرافية انتشاره وتموضعه الأساسية انتقالها من الشمال الى الجنوب، وإرسال أسلحة للمعارضة المعتدلة وتقويتها، وزيادة الضغوط الديبلوماسية على روسيا وإيران لدفعهما الى ممارسة ضغوطهما على نظام الأسد، بما في ذلك التلويح مجددا بورقة العودة الى مجلس الأمن ومن الباب الإنساني لإصدار قرار حول المساعدات والممرات الإنسانية، وإعادة الحرارة الى سياسة التنسيق والتحالف مع الشركاء في أوروبا والمنطقة، ومنها لقاءات أوباما التي حصلت مع الرئيس الفرنسي والعاهل الأردني والتي ستحصل مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

واضح من هذه الحركة الأميركية الجديدة أنها تندرج بشكل أساسي في إطار الضغط على النظام السوري لإربكه وحمله على التعاون أكثر على الأرض وعلى طاولة المفاوضات، وواضح أيضا أن أباما لم يعد مستعدا لتقديم مزيد من التنازلات لبوتين وليس جاهزا الآن لإبرام صفقة معه، وخير دليل ليس ما يجري في سورية وحولها وإنما ما يجري في أوكرانيا المنقسمة بين معسكرين: معسكر روسي ومعسكر أوروبي مدعوم من الولايات المتحدة.

الديب: حصلت على مستند يبرئ مبارك ونجليه

مبارك في القفص بالملابس الرسمية وتأجيل قضية «القصور الرئاسية» إلى 19 مارس

صورة تلفزيونية للرئيس المخلوع محمد حسني مبارك في قفص الاتهام امس بالملابس الرسمية

القاهرة ـ وكالات: أرجأت محكمة جنايات القاهرة أمس، محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك و4 مهندسين من المتهمين بالقضية، إلى جلسة 19 مارس المقبل، في قضية اتهامهم بالاستيلاء على أكثر من 100 مليون جنيه من المخصصات المالية للقصور الرئاسية.

وأمرت المحكمة باستمرار حبس علاء وجمال مبارك بصفة احتياطية على ذمة جلسات القضية.. ولتمكين الدفاع عن المتهمين الجدد من الاطلاع على جميع الفواتير والأوراق المحررة ونسخ الاسطوانتين المدمجتين للأحراز لمن يرغب منهم، ولإعلان شهود الإثبات بالحضور بناء على طلب الدفاع، ونسخ صورة من الأحراز، وإدراج المتهمين الـ 4 من المهندسين على قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد ومنعهم من السفر على ذمة القضية.

يذكر انه قد أظهرت لقطات بثها التلفزيون المصري، حسني مبارك وهو يرتدي ملابس مدنية رسمية، ويجلس داخل قفص الاتهام، فيما ظهر نجلا مبارك علاء وجمال بملابس السجن البيضاء.

من جانبه، أكد فريد الديب محامي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، خلال الجلسة، أنه تمكن من الحصول على مستند يفيد بأن المتهمين غير متورطين في الاستيلاء على المال العام بشأن إجراء تشطيبات لأحد المباني، حيث تبين ان ذلك المقر تابع للمخابرات، مما يعد دليلا قاطعا على ان المقر ليس له علاقة نهائيا بملكية خاصة.

واتهم الديب شركة المقاولون العرب بأنها في وقت القضية «تأخونت» في تلك الفترة قبل تقريرها، حيث استغلت الفرصة وأكدت ان لها أموالا لدى المتهمين ثم بدأوا في إرسال مطالبات مالية كانت خاطئة وبالرغم من ذلك تم تسديد الأموال بالكامل، إلا أن النيابة العامة أصرت على حبس نجلي مبارك على ذمة القضية.

وطالب الديب، خلال مرافعته بإخلاء سبيل نجلي مبارك في قضية القصور الرئاسية، لافتا إلى أن الرئيس السابق محمد مرسي بدأ في أخونة الأجهزة الرقابية، وكان جهاز الرقابة الإدارية من أوائل الأجهزة التي بدأ بها، حيث قام باستدعاء شخص يدعى معتصم فتحي وهو من العاملين بالرقابة الإدارية والمعروف عنه انحرافه في العمل، على حد قول الديب، وهو الشخص الذي ظهر مع الإعلامي عمرو الليثي، وقام بمهاجمة رئيس جهاز الرقابة الإدارية في ذلك الوقت وهو اللواء محمد فريد التهامي والذي تمت إقالته بعدها بـ 5 أيام لكي تسنح لهم الفرصة لترتيب أوراقهم مرة أخرى.

وأكد الديب، ان إقالة النائب العام في الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي جاءت لتمرير هذه القضية، وأن حكم محكمة النقض الصادر ببطلان تعيين النائب العام السابق طلعت عبدالله وقراره كأن لم يكن مما يعني عدم اكتساب عبدالله صفة النائب العام نهائيا، ويبطل قرار ندبه لنيابة أمن الدولة للتحقيق والتصرف في القضية. وفي النهاية طالب بعدم قبول الدعوى لعدم وصولها للمحكمة بالطريق القانوني.

مجلس الدولة يراجع مشروع قانون انتخابات الرئاسة بمصر

دبي ـ العربية.نت: بدأ قسم التشريع بمجلس الدولة امس في مراجعة مشروع قانون الانتخابات الرئاسية، الذي أعدته الرئاسة المصرية ومن أبرز التعديلات على مشروع القانون، تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية من الطعن عليها، بما فيها نتائج الانتخابات، واشتراط حصول المرشح لرئاسة الجمهورية على مؤهل دراسي عال، وألا يكون مصابا بأي مرض بدني أو ذهني يؤثر على أدائه لمهام رئيس الجمهورية.

ولم يضع مشروع القانون سقفا زمنيا للدعاية الانتخابية، إذ تبدأ بمجرد إعلان القائمة النهائية للمرشحين، وتستمر إلى ما قبل بدء عملية الاقتراع بيومين.

كما رفع مشروع القانون سقف ميزانية الدعاية الانتخابية إلى خمسة وعشرين مليون جنيه، بدلا من اثني عشر مليونا.

كان مجلس الدولة المصري تسلم أول من أمس مشروع قانون الانتخابات الرئاسية من رئاسة الجمهورية لمراجعته وضبط صياغته، وسط مخاوف من الطعن عليه بعدم الدستورية، نظرا للجدل الدائر حول أحقية الرئيس عدلي منصور في إصدار قوانين بعد إقرار الدستور الجديد.

«الأطباء» تنفي توجهها للإضراب الكلي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت النقابة العامة لأطباء مصر أن الإضراب الكلي لم ولن يكون يوما خيارا مطروحا للتصعيد، فإضراب الأطباء الذي تقره المواثيق والأعراف الدولية يجب أن يكون جزئيا لا يشمل حالات الطوارئ والرعاية المركزة والحضانات وحالات الغسيل الكلوي والحالات التي تهدد الحياة، إنما يقتصر على العيادات الخارجية والعمليات غير الطارئة التي لا يسبب توقفها تعرض حياة المرضى للخطر.

ونفت النقابة العامة ـ في بيان امس ـ صحة ما ذكرته إحدى الصحف في عددها الصادر أمس الاول 18 فبراير الجاري في خبرين لها، حول أن نقابة الأطباء تهدد بالإضراب الكلي، وأنها تتجه إلى التصعيد باجتماع طارئ للجمعية العمومية بالانتقال من الإضراب الجزئي إلى الإضراب الكلي.

وذكر البيان أن نضال الأطباء يهدف لتحسين المنظومة الصحية ككل، ولم ولن يكون الأطباء يوما طرفا في صراع مع المرضى، وأن الأطباء والمرضى معا هم ضحايا المنظومة الصحية نفسها والتي نسعى جميعا للنهوض بها.

إجلاء دفعة جديدة من المدنيين المحاصرين في حمص القديمة

الجيش السوري يعلن استعداده للتصدي لأي هجوم على دمشق من الجنوب

الناشطة الباكستانية الشهيرة ملالا يوسف زاي المرشحة لجائزة نوبل تضيء الشموع مع لاجئات سوريات في الاردن دعما لأطفال سورية (رويترز)

عواصم ـ وكالات: قالت مصادر في الجيش السوري إن قوات النظام مستعدة لصد الهجوم المحتمل على دمشق والذي يجري الحديث عن أن مقاتلي المعارضة السورية يستعدون لشنه من جهة الجنوب.

ونقلت شبكة «سكاي نيوز» البريطانية عن المصادر قولها «إن المسلحين يتأهبون في درعا حيث تم رصد نشاط يدل على تحضيرهم لمثل هذا الهجوم»، مضيفة أن استنفارا أمنيا شديدا يسود قرى محافظة السويداء المتاخمة للحدود الغربية مع درعا في محاولة لردع هجوم مقاتلي المعارضة.

تصريحات المسؤول السوري جاءت على ما يبدو رداً على تقارير عن استعداد مقاتلي المعارضة المتواجدين في جنوب سورية للقيام بهجوم واسع النطاق على العاصمة دمشق بمؤازرة مجموعات مقاتلة تدربت في الاردن، حسبما نقلت «فرانس برس» عن طرفي النزاع.

وقالت الوكالة أن الجيش النظامي بدأ بإعادة الانتشار وتكثيف قصف معاقل مقاتلي المعارضة لمواجهة مثل هذا الهجوم، بحسب المعارضة المسلحة.

ويأتي الاعداد لهذا الهجوم الجديد بعد فشل محادثات السلام بين وفدي الحكومة والمعارضة الأسبوع الماضي في جنيف.

وذكرت مصادر من النظام السوري واخرى من المعارضة لوكالة فرانس برس ان الاف المقاتلين المعارضين الذين تدربوا في الأردن لأكثر من سنة على يد الولايات المتحدة ودول غربية سيشاركون في هذه العملية على دمشق.

وفي المعسكر الاخر، قال الضابط عبدالله الكرازي، الذي انشق عن صفوف القوات النظامية ويقود حاليا غرفة عمليات في محافظة درعا (جنوب) التي يسيطر المقاتلون على جزء منها «ان درعا هي المدخل الى دمشق، معركة دمشق تبدأ من هنا».

واضاف «في الوقت الراهن، لدينا ضمانات من الدول الداعمة لتوريد الأسلحة»، مشيرا الى انها «ان وفت بوعودها فسنصل الى قلب العاصمة بعون الله».

ولفت الضابط الى ان «الهدف الرئيسي هو كسر الحصار المفروض على الغوطة الشرقية والغربية» المنطقتين الزراعيتين المتاخمتين للعاصمة.

وقال سياسي سوري لوكالة فرانس برس، من جهة ثانية، ان «المعركة الكبيرة ستجري قبل انعقاد الجولة المقبلة للتفاوض» التي رجح ان تقام في منتصف مارس.

من ناحيته، أكد مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» رامي عبدالرحمن أن القوات السورية تعزز مواقعها في القنيطرة بالدبابات والمدفعية والعناصر.

الى ذلك، اعلن محافظ حمص طلال البرازي اجلاء دفعة جديدة من المدنيين المحاصرين في حمص القديمة بعد توقف العملية الانسانية لايام عدة، حسبما ذكر التلفزيون السوري.

ونقل التلفزيون في شريط اخباري عاجل عن المحافظ قوله «اجلاء دفعة جديدة من المدنيين المحاصرين في أحياء المدينة القديمة»، مشيرا الى ان «معظمهم من النساء والاطفال وكبار السن».

مسؤول بالخارجية الأميركية لـ «الأنباء»: دعونا وفداً من المعارضة السورية لزيارة واشنطن

واشنطن ـ أحمد عبدالله

قال مصدر مطلع في وزارة الخارجية الأميركية لـ «الأنباء» ان هناك دعوة وجهت إلى وفد من المعارضة السورية لزيارة العاصمة الأميركية والإدلاء بشهادات حول الموقف في سورية وحول توجهات الجبهة الإسلامية او جبهة الثوار السوريين التي تضم عددا من المنظمات الإسلامية.

وطبقا لمسؤول الوزارة فإن الزيارة جاءت بمبادرة من الخارجية الأميركية لتمكين المجلس التشريعي من التعرف على منطلقات الجبهة الأيديولوجية والسياسية وهو أمر يتيح لإدارة الرئيس باراك أوباما إقناع أعضاء الكونغرس الذين يعارضون تسليح المعارضة السورية بدعوى تطرفها بضرورة الموافقة على تقديم أسلحة نوعية لتلك المعارضة.

وقال المسؤول ان هناك إحساسا متزايدا في أوساط الإدارة بفشل موسكو في تنفيذ تعهداتها بالعمل على إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بمغادرة دمشق.

وفهم من تصريحات المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه ان موسكو تتعلل بانها غير قادرة على إقناع الأسد بترك السلطة لإفساح المجال نحو تشكيل حكومة انتقالية على نحو ما ورد في بيان مؤتمر جنيف الاول.

غير ان المسؤول أضاف: «نعتقد ان موسكو لم تحاول بقدر كاف تنفيذ تعهداتها التي قدمها سيرغي لافروف الى جون كيري». وكانت دلائل متعددة قد أوضحت ان واشنطن تدرك الآن ان الدرب الديبلوماسي لن يصل الى اي حلول تذكر لإنهاء الأزمة السورية وانه يتعين أولا تعديل موازين القوى على الأرض حتى يتسنى للرئيس السوري ان يصغي لدعوات التجاوب مع الجهود الديبلوماسية.

وقال المسؤول الأميركي: «لا شك لدينا الآن في ان الأسد يرفض مغادرة دمشق وهو أمر يعني ان الدرب الديبلوماسي قد لا يصل إلى أي نتائج». وكان مؤتمر جنيف ـ 2 قد تعثر بعد ان أبدى وفد النظام السوري رفضه لمناقشة اي قضايا باستثناء ما اسماه مكافحة الإرهاب.

واقترح المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي مناقشة أجندة متعددة العناصر تتضمن عنصرا ينص على وقف العنف والإرهاب بالإضافة الى مناقشة المرحلة الانتقالية والمؤسسات والحوار الوطني.

وفيما وافق وفد المعارضة على اقتراح الإبراهيمي فإن وفد النظام السوري رفض الاقتراح بمناقشة الهيئة الانتقالية كونها تعني تسليم السلطة.

وأدى مسار المناقشات إلى إقناع الديبلوماسيين الأميركيين بأن الرئيس الأسد يهدف إلى تحويل مؤتمر جنيف الى مضيعة للوقت وبأن موسكو لم تنفذ الاتفاق الذي توصل إليه لافروف وكيري والذي مثل حجر الأساس لإطلاق العملية التفاوضية.

رئيس جامعة القاهرة: لا نفكر بسحب دكتوراه سوزان مبارك

منح رؤساء الجامعات المصرية سلطة فصل الطلاب المشاغبين

القاهرة ـ وكالات: أكد د.جابر نصار، رئيس جامعة القاهرة، أن قرار منح الدكتوراه الفخرية يصدر من رئيس الجمهورية، ومجلس الجامعة هو من يقترح المنح.

وأضاف نصار، في تصريحات للصحافيين امس، أنه لا يوجد تفكير الآن لدى إدارة الجامعة لسحب الدكتوراه الفخرية من سوزان مبارك، قرينة الرئيس الأسبق أو غيرها، قائلا «اللي عاوز يسحبها منها يسحبها بدعوى قضائية».

وأصدر الرئيس المصري عدلي منصور قرارا جمهوريا بتعديل قانون تنظيم الجامعات عبر إضافة مادة جديدة تمنح رؤساء الجامعات حق توقيع عقوبة الفصل على الطالب «المخرب».

وتشمل هذه المادة الطلاب الذين يمارسون أعمالا تخريبية تضر بالعملية التعليمية أو تستهدف المنشآت الجامعية أو الامتحانات أو الاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات العامة والخاصة أو التحريض على العنف أو المساهمة في أي مما تقدم.

وتشترط المادة، قبل فصل الطالب، إجراء الجامعة لتحقيق خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الواقعة.

ونص القرار الجمهوري على إخطار الطالب بقرار الفصل، كما أجاز للطالب المفصول الطعن في القرار أمام مجلس التأديب المختص بالجامعة. كما يكون الطعن على أحكام هذه المجالس أمام المحكمة الإدارية العليا.

وكشف مصدر جامعي مطلع بحسب «العربية.نت» أن هذا التعديل لقانون الجامعات يهدف بالأساس لمواجهة أعمال الشغب والعنف الطلابي التي يقوم بها الطلاب المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين.